قوله (قسماً) اعتراضُ .

وجملةُ هذا الذي يجيء معترضاً إنما يكون توكيداً للشيء أو لدفعه لأنّهُ بمنزلة الصفة في الفائدة يوضحُ عن الشيء ويؤكدهُ .

واعلم أنهُ لا يجوز أن يعترض بين واو العطف وبين المعطوف بشيءٍ لا يجوز أن تقول : (قامَ زيدٌ فأفْهَم عرموٌ ولا قام زيدٌ ووا عمروٌ) .

وقد أجاز قوم الإعتراض في (ثُمّ وأوْ ولا) لأنّ أوْ ولا وثُمّ (يقمنَ بأنفسهنّ) فيقولون : (قامَ زيدٌ ثم وا محمدٌ) .

ومما يلغيه الكوفيون ولا يعرفه البصريون : (زيداً قمتُ فضربتُ) يلغون القيام كأنهم قالوا : (زيداً ضربتُ) وهذا رديءٌ في الإِلغاء لأن ما يلغى ليس حقه أن يكون بعد فاءٍ تعلقُ ما بعدها به .

قال أبو بكر : قد انتهينا إلى الموضع الذي يتساوى فيه كتابُ الأصول وكتاب الجُمل بعد ذكر (الذي) والألف واللام ثُمّ لا فرق بينهما إلا أنّ بعد التصريف زيادة المسائل فيه والجملُ ليسَ فيه ذلك .

ذكر الذي والألف واللام : .

الإِخبار بالذي والألف واللام التي في معناهُ : ضربٌ من المبتدأ والخبر وموضع (الذي) من الكلام أن يكون مع صلته صفةً لشيءٍ وإنما اضطر إلى الصفة (بالذي) للمعرفة لأن وصف النكرة على ضربين : مفردٌ وجملةٌ فالمفرد نحو قولك : مررتُ برجلٍ عاقلٍ وقائمٍ وما أشبه ذلك والجملة التي توصفُ بها النكرة تنقسم قسمين : مبتدأٌ وخبرٌ نحو قولهم : مررتُ برجلٍ (أبوهُ منطلقٌ) وفِعْلٌ وفاعلٌ نحو قولك .

مررتُ برجلٍ قامَ أبوهُ فلما كانت النكرات قد توصف بالحديث والكلام التام احتيج في المعرفة إلى مثل ذلك فلم يجز أن توصف المعرفة بما توصفُ به النكرة لأن